

التمكين السياسي للمرأة ضرورة ملحة

أثبتت المرأة اليمنية ، وفي كل مكان وزمان، جدارتها وقدرتها على العمل والإبداع والعطاء ... وفي مختلف مواقع العمل والإنتاج التي عملت وتعمل بها (أكانت على المستوى القاعدي أو القيادي) ... وأصبحت معظم النساء في مجتمعنا واعيات لحقوقهن، وأهمية مشاركتهن في مختلف مجالات التنمية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية) وأدركت وبعمق أنه بدون مشاركتها لن تكون هناك تنمية كاملة .. وإن مشاركتها تساعدنا على معرفة قضايا ومعاناة المرأة وعن قرب وبالتالي وضع المقترحات والحلول والمعالجات والنضال لتحقيقها ...



شيوخه أحمد ناصر
رئيسة دائرة المرأة

بالاتحاد العام للنقابات م/ عدن

عنها ومطالب يفاضن من أجل الحصول عليها .

لن تحصل المرأة على مقاعد أكثر في مجلس النواب إلا إذا عززنا الشراكة بين مؤسسات المجتمع اليمني المعنية بالمرأة (اللجنة الوطنية . إدارة تنمية المرأة . دائرة المرأة بالاتحاد العام للنقابات ... الخ) ووجدنا كلمتنا وطالبنا بتطبيق نظام الكوتا العالمي ١٥% ، وكثيرات هن النساء اللواتي سيشرفن مجلس النواب (خبرة عملية وعلمية) .

ونحن نعتبر نظام الكوتا خطوة لا بد منها لتنتزع المرأة حقها في الشراكة السياسية . وإثبات جدارتها كمشاركة فاعلة ومؤثرة في المجتمع .

لذا نجد أن الشراكة في العمل السياسي للمرأة أصبحت ضرورة ملحة لا بد منها .

إلا أن المرأة مازالت خارج إطار الشراكة السياسية الفعالة ... رغم إنها ليست رقماً سهلاً ... بل رقماً صعباً ومؤثراً ... ولهذا نسال : لماذا ؟ ونكرر السؤال :

لماذا !!!

هل هناك تعمد لإزاحة المرأة كشريك أساسي في العمل السياسي ؟ أو أن هناك تجاهل وعدم إدراك لأهمية وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية ؟

أو أن الرجل الذي يتحدث دائماً عن المرأة ودورها وأهمية مشاركتها و و عندما تقترب المرأة من موقع أو منصب يبدخه لنفسه ، يبدأ في النضال لإبعادها وبطرق وأساليب غير ظاهرة وغير معلنة وملتوية ، متعذراً بأعذار غير منطقية أو مسؤولة ...

هنا .. وعند المصالح الشخصية نفتقد إلى تطبيق البرامج والخطط والشعارات والأهداف ...

ألا يدرك أشقاؤنا الرجال مثلاً بأن تواجد النساء ، وبأعداد مناسبة في مجلس النواب، سيساعد كثير في معالجة قضايا المرأة والطفل والأسرة والمجتمع بشكل عام ؟ .. وفي تحسين المستوى المعيشي للمرأة وفي تعليمها وتدريبها وتأهيلها لأن المرأة هي الأقرب إلى المرأة في حل مشاكلها من خلال المقترحات والقوانين والتشريعات التي تهم المرأة ... ووضعها موضع تطبيق؟ إن وجود أعداد من النساء في مجلس النواب سيزيد من قوتنا وسيعزز من كلمتنا كنساء لديهن قضية يدافعن

في مجالات مهنية متنوعة يمكن الاستفادة منهن، وهناك أمور أخرى مثل ضرورة التواصل المستمر مع الفتيات وهكذا .

حل قضايا الموظفين

الأخت سمارة محمد هزاع عراسي، منسقة لشؤون المرأة في «شركة مصافي عدن» أوضحت أن مهام عملها تتمثل في حل قضايا ومشاكل الموظفين في الشركة والتي يعاني منها أو يواجهها من مرؤوسيهن، ونقوم بتقييم درجاتهن بمساعدة كافة الموظفين، إلى جانب إعداد دورات تدريبية لهن مثل الإسعافات الأولية، أو محاضرات توعوية صحية، والتدريب على جهاز الكمبيوتر، أو محو الأمية للمراسلات «موظفات بدرجات دُنيا» إلى جانب أننا سنوياً نقوم بتكريم موظفات الشركة القديمات وبمن هن جديرات بالتكريم لمنابرتهن وجدهن في العمل ، وتعطى لهن شهادات تقديرية وحوافز مالية « ٢٠ ألف ريال» لكل واحدة لعدد ٢٠ موظفة سنوياً . وعملنا ينقسم بين شركة المصافي في البريقة وفرع الشركة في النواهي «مقر عملي» لبحث أي قضايا نسويه فيهما .

وتقول ، حول كيفية تطبيق مفهوم النوع الاجتماعي في عملها الحمد لله أن القيادات الإدارية في شركة المصافي تشجع أي مبادرات نسويه تقام، ونحن نتمنى أن نتواصل مع هذه القيادات لتطبيق امتيازات جديدة للنوع الاجتماعي وهناك دائماً تقبل من جميع الأخوة الرجال لتقديم مساعدتهم ومساندتهم لتقييم دور المرأة في الشركة، وهم دائماً يعملون جنباً إلى جنب مع المرأة ولا توجد أي فروقات بينهم وبيننا في الشركة أو أي تمييز.

وإلى الآن لا توجد أي مشاريع صغيرة يمكن البدء بها، ولكن نحن نعد للعمل مستقبلاً، خصوصاً وان هناك مقترح مسبق وقد وافق عليه المدير التنفيذي الأستاذ/ فتحي سالم، بإقامة حضانة لموظفات الشركة «هذا ستعمله الشركة» وما زال المقترح تحت الدراسة، وهناك قرار لمجلس الوزراء يفيد أن أي مرفق فيه عدد كبير من النساء العاملات، يجب على قيادة المرفق أن تبني حضانة لأطفالهن

وحول رأيها فيما إذا كان استحداث إدارات للمرأة في المرافق ضرورة ، تقول : نعم ضرورة ملحة لأن قضايا المرأة لاتجيد تلمسها إلا امرأة، لهذا لا بد من وجود جهة تفاوض قيادة المرفق وتعالج معها مشكلات الموظفين فيها .

كما أن بعض النساء في بعض المرافق يشعرن بالظلم وعدم المساواة في الترقى أو معالجة مشاكلهن، لهذا فان من مهام إدارة المرأة مساعدة هؤلاء الزميلات في حل قضاياهن العملية .

وفقاً لقرار مجلس الوزراء القاضي باستحداث إدارات خاصة بالمرأة في المرافق الحكومية ، ثم استحداث العديد من هذه الإدارات في محافظة عدن . ومفهوم عمل إدارات المرأة حتى الآن مازال جديداً ، لهذا استطلعنا مفهومه من بعض قيادات هذه الإدارات التي التقيناها في مكتب محافظ محافظة عدن عندما نظمت اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة دورة تدريبية حول تمكين هذه القيادات من التواصل والاتصال والعمل معاً في المشاريع الصغيرة وإتاحة الفرص للنساء لتعلم كيفية التخطيط لإدارة مشاريع خاصة بهن ..

استطلاع وتصوير / نجوى مبروك

مديرات إدارات المرأة في مرافق للميسر:



سمارة عراسي

مدراء دوائر المرأة في المرافق الحكومية، ونستفيد من خبراتهن والعكس ، فتقبلت الفكرة ” وقد كانت مطروحة في إطار دائرة المنشآت الصغيرة ” ولهم برامجهم ونحن نحط هذه البرامج إن كان لديها الإمكانيات للمساهمة معنا ليس بالكل ولكن بالجزء من التمويل . ونحن لنا ، كدائرة جديدة ، حوالي سنة أو سنة ونصف، ولم نبدأ بعد العمل في إطار مشاريع و “G TZ” تساعد على إنشاء مشاريع عبر توفير مبالغ معينة لبدء العمل بهذه المشاريع . وكمرفق حكومي تعمل الـ “G TZ” للتعاون معنا فقط وتقديم المساعدة مثلاً في إقامة دورات تدريبية، مثلاً لسيدات الأعمال حيث نفكر في إقامة ندوة أو ورشة عمل لهن لشرح إمكانية استثمار النساء هؤلاء لأفكارهن والبدء بتنفيذها على أرض الواقع .. ولدينا أفكار كثيرة وجديدة ونأمل أن ننفذها . وقد لمسنا تعاوناً كبيراً من الأخت/ قبلة محمد سعيد، منسقة اللجنة الوطنية للمرأة في محافظة عدن لتسهيل أي موضوع خاص بالمرأة، مثلاً لقد تشاورنا مع الخبير الألماني لإقامة دورة تدريبية للتعرف على

بين النساء وإقامة الدورات التدريبية، وإقامة المشاريع الصغيرة، وإيضاح كيفية تمويل هذه المشاريع من قبل المنظمات الدولية، لكن هناك مهام محددة لهذه الإدارة وهي تأتي وفق الدائرة المركزية المحددة في وزارة الصناعة والتجارة، وعلى ضوءها حددنا مهامنا . والمهم أن على الدائرة أن تضع خطتها ضمن الخطة العامة لمكتب فرع الصناعة والتجارة، وهي تتناول إستراتيجية التنمية للمرأة في قطاع الصناعة والتجارة، ثم الاستفادة من إقامة الدورات التدريبية والخاصة بالمرأة، والاستفادة أيضاً من تمويلات المنظمات الأجنبية والعربية، إن وجدت ، بإقامة الدورات التدريبية والندوات واللقاءات .

وفيما إذا كان يحق لهن الطلب من منظمة دولية التعاون معهن وهن ممثلات عن مرفق حكومي أجابت : نعم، ومثال على ذلك أن لدينا دائرة المنشآت الصغيرة ويوجد بها خبير دولي يتبع «G TZ» ولهم برامجهم ونحن نحط هذه البرامج إن كان لديها الإمكانيات للمساهمة معنا ليس بالكل ولكن بالجزء من التمويل .

ونحن لنا ، كدائرة جديدة ، حوالي سنة أو سنة ونصف، ولم نبدأ بعد العمل في إطار مشاريع و “G TZ” تساعد على إنشاء مشاريع عبر توفير مبالغ معينة لبدء العمل بهذه المشاريع .

وكمرفق حكومي تعمل الـ “G TZ” للتعاون معنا فقط وتقديم المساعدة مثلاً في إقامة دورات تدريبية، مثلاً لسيدات الأعمال حيث نفكر في إقامة ندوة أو ورشة عمل لهن لشرح إمكانية استثمار النساء هؤلاء لأفكارهن والبدء بتنفيذها على أرض الواقع .. ولدينا أفكار كثيرة وجديدة ونأمل أن ننفذها . وقد لمسنا تعاوناً كبيراً من الأخت/ قبلة محمد سعيد، منسقة اللجنة الوطنية للمرأة في محافظة عدن لتسهيل أي موضوع خاص بالمرأة، مثلاً لقد تشاورنا مع الخبير الألماني لإقامة دورة تدريبية للتعرف على



صفية عبدالله

تقول الأخت صفية عبد الله محمد ناصر مديرة إدارة المرأة في مكتب وزارة الصناعة والتجارة بـعدن، أنه في ظل إنشاء دوائر للمرأة في مرافق الدولة ، وتحديدًا في مكاتب فروع الوزارات في محافظة عدن، والإدارة استطلعنا كـنساء أن نحدد مكانتنا داخل هذا الفرع -المكتب- والإدارة التي أترأسها جديدة وقرار التعيين فيها لم يصدر إلى الآن، وذلك لأنه لم يصادق بعد على هيكل مكتب الصناعة .

وبصراحة الموضوع غير واضح فيما إذا كان مكتب الصناعة هو المخول بإصدار قرار إنشاء إدارة المرأة، وهذه مهمة مكتب المحافظ . كما أن الرؤية حول ذلك غير واضحة إلى حد الآن ، لكن المعروف اليوم أن إدارة المرأة تعد دائرة من دوائر مكتب الصناعة والتجارة في عدن . ونحن الآن نعمل إلى أن تكون فعاليتنا ضمن صلاحية قانونية مباشرة ..

وأضافت « هذه الإدارة جديدة بالنسبة لنا في مكتب الصناعة والتجارة وقد حاولنا التواصل مع اللجنة الوطنية للمرأة خاصة وأن نشاط هذه الإدارة مرتبط مباشرة مع منظمات المجتمع المدني مثل تبادل الخبرات